

كان يعمل مراقباً مالياً في الحكومة المؤقتة براتب 922 ديناراً عام 2016م، ومتزوج من ابنة العقيد بلقاسم محمد الغنayı آمر المنطقة العسكرية طرابلس، وصاحب قضية تزوير المرتبات والفضيحة الشهيرة بعد ربطها بالرقم الوطني، وُوُجِدَ أنه يتلقى 105 رواتب بأسماء وأرقام وهمية ولم يتم محاكمته. ويوجد طائرة خاصة من مطار بنينا إلى الإمارات تحت طلبه، مُعتبراً أنه الرئيس المدير للصفقات المشبوهة في حكومة الثنوي وبأموال الدين العام الليبي الخمسين مليار دينار المسحوبة من البنوك الليبية في المنطقة الشرقية. ومنها تكون لديه بيت شعبي وقطعة أرض مسيجة في منطقة الشويرف، كما يملك بيتاً في عين زاره، وبين أنه بعد العمل في حكومة الثنوي، والآن يبني واحدة جديدة تدعى أكبر مصحة خاصة في جنوب ليبيا مقابل القديمة بمنطقة براك الشاطئ، ويتنقل بها في مدينة البيضاء وعدة سيارات أخرى، ومعروف عنه تجوله بسيارة بسيطة؛ أوضح عيسى أنه عمل مراقباً مالياً بوزارة الداخلية، ومراقباً مالياً بالمشتريات العسكرية في وزارة الدفاع، بالإضافة إلى عمله كمحلق إداري بالفنصلية الليبية في عدن باليمن، كما عمل مراقباً مالياً في خزانة الشاطئ، مضيفاً أن مرافقيه هم محمد نوري البسطامي في أرشيف المستندات، معاونه والذي يقود سيارة "فورد" قيمتها 290 ألف دينار ليبي. وذكر رشوان أن الثنوي أصدر قراراً بمنع المقرحي من تولي أي وظيفة إدارية أو مالية في حكومته، وبعد فضيحة أموال مكافحة جائحة كورونا التي بلغت 30 مليون دينار، تم تقاسمها مع نواب الجنوب ولم تصل إلى الجنوب الليبي، مبيناً أنه يتنقل بين شرق وغرب ليبيا بكل أريحية، ويخشى الظهور في الإعلام. وأشار إلى إدمانه شراء عقارات في ليبيا بشكل لا يوصف.